الصدامات السبعة على حلبة حقوق الإنسان(*)

غسان سلامة(**)

مستشار دولي، ووزير ثقافة سابق ـ لبنان.

إنه لإنجاز مشهود أن تنجو حيوية حركة حقوق الإنسان من الصدامات الهائلة التي تعيّن عليها أن تصارعها منذ تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ستين سنة خلت. فعندما يحافظ معيار على الزخم عقوداً عدة، محدداً نفسه في تفاعل وتناقض مع معايير أخرى، ومنهياً حلقة من الجدل ليبدأ حلقة مستجدة، فإنما هو يثبت استدامته وقوته وقدرته على التعلم من جميع هذه المواجهات الصدامية.

لقد كانت الفترة التي تم فيها تبنّي الإعلان مقتضبة حقاً، سحرية تقريباً، وكلما أرجعنا البصر إليها، يدهشنا إمكان التوصل بأي حال إلى اتفاق في تلك الفترة المحدودة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإضفاء صفة الراديكالية على الحرب الباردة. وربما كان أولئك الدبلوماسيون والفلاسفة، الذين اجتمعوا في شقة السيدة روزفلت لبدء وضع المسودة، على غير بيّنة من الفرصة المحدودة التي سنحت لهم. فأهوال الماضي الأخيرة بررت الإعلان، ومقدمات الحرب الباردة أفضت إلى امتناع كثير من البلدان عن التصويت. أمّا حيوية الفكرة، فقادت إلى الميثاقين اللذين جاءا ليشكلا إضافة لها، بيد أن الانقسامات الأيديولوجية العميقة تفسر سبب مرور عشرين سنة ليتم تبنّي الميثاقين أخيراً، وتفسر، وهذا هو الأهم، سبب بقاء الإعلان على النحو التالي، إلى حد كبير: إعلان معيار لا اشتراع قانون قابل للتنفيذ.

* * *

كان المعيار في الواقع اجتياز ستة عقود من الخلافات. وكان **الصدام الأول** بين هؤلاء المقتنعين بأسبقية الحقوق السياسية والمدنية وأولئك الذين أعطوا الحقوق الاجتماعية

(*) الكلمة التي ألقاها د. غسان سلامة، بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، نيويورك بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(**) البريد الإلكتروني: ghass@wanadoo.fr.

والاقتصادية منزلة مماثلة. ومن سخريات الأمور أن هذا الاصطفاف المعهود بين الشمال والجنوب حُوِّل إلى جدال مستمر بين الشرق والغرب كاد يشل الحركة، وربما كامل الأمم المتحدة نفسها على مدى نصف قرن. وفيما الحال على هذا النحو، انهار الشرق، وتنوّع الجنوب بشكل يفوت المرء التعرف إليه، إلّا أن هذه المسألة الأساسية تبقى غير محلولة إلى حد كبير. فالبلدان الفقيرة تحسب أن البلدان الغنية غافلة عن أسبقية الطعام والمأوى، والبلدان الغنية تنزع إلى الارتياب في تجاهل زعماء العالم النامي المكانة الرفيعة التي تُمنح لحريات الفرد. ويبقى تمييز حقوق جوهرية من أهداف اجتماعية واقتصادية محمودة لكنها أقل أهمية محورية هو الرأي الشائع عند الزعماء الغربيين الليبراليين، لكنه ذو تأثير ضئيل عند غيرهم. وعندما دعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الذكرى الخمسين لولادة الإعلان إلى إقامة توازن أفضل بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية، وكان ذلك أمام البرلمان الأوروبي، طفق الليبراليون من الحضور يحتجون على ما رأوه «إضعافاً للمفهوم وفقداناً لما هو جوهري».

بُذلت من عهد قريب محاولة لعلها تهدّئ هذا التوتر من خلال مفهوم «الأمن الإنساني». وسرعان ما تبيّن أن المفهوم أشمل من أن يكون مقبولاً فكرياً وأوسع من أن يكون صالحاً للعمل. فالصدام الأوّلي ما زال مفتوحاً بين المعتدلين المعنيين أساساً بالحريات والمتطرفين الذين يضيفون حقوقاً أخرى كثيرة إلى اللائحة، فضلاً عن الصدام بشأن تراتبية تلك الحريات. ولايسع المرء سوى أن يخمّن ما إذا كانت الأزمة المالية الراهنة ستفضي بالليبراليين في مآل الأمر إلى رأي أشمل بخصوص الحقوق الأساسية، وهو أمر سيكون بالتأكيد أقرب إلى روح الإعلان، وفي الحقيقة أقرب إلى نصه بالذات.

❊ ❊ ❊

وما هي حتى انفجر **صدام ثان** في الغرب نفسه على الأغلب؛ صدام بين النظام (Order) وحقوق الإنسان، أُعطي غالباً شكل الجدل بين سياسة خارجية «واقعية» وسياسة خارجية «ليبرالية»، وهو تكرار للجدل الشهير بين دزرائيلي وغلادستون. فالواقعيون دعوا عموماً إلى السعي في طلب المصلحة الوطنية، بالمعنى الاستراتيجي وبالمعنى التجاري أيضاً، بينما حاول الليبراليون إقامة علاقات مع بلدان أخرى تكون مشروطة بسجل هؤلاء الشركاء البعيدين في مضمار حقوق الإنسان.

أمّا هؤلاء الذين أعلنوا نهاية هذا الصراع بانتصار الليبرالية، ونشوء «إجماع واشنطن» و«نهاية التاريخ»، فيبدو أنهم كانوا متفائلين أكثر مما ينبغي. فالصدام لا يزال محتدماً بفعل دحض الواقعيين تهمة أنهم غير أخلاقيين ورفض ناشطي حقوق الإنسان تهمة أنهم غير واقعيين.

❊ ❊ ❊

في هذه الآونة، أدى التحالف غير المتوقع بين الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد على خط مؤيد للتدخل إلى وقوع **صدام ثالث**؛ صدام بين التدخل والسيادة. وقد جعل روانديو هذا العالم

وبوسنيوه مفهوم المجتمع الدولي أكثر جاذبية على اليمين وعلى اليسار كليهما، وفي النتيجة، انتهى أمر السيادة إلى تنازع أشد بين الجانبين. هذا في الوقت الذي ترك ميثاق [الأمم المتحدة] المسألة مفتوحة بذكره حقوق الإنسان في ديباجته وتشديده على تساوي سيادة الدول في البند الثاني، الفقرة السابعة. والمسألة ما زالت مطروحة.

مع ذلك، جرت في العقدين الماضيين محاولة لتلطيف التعريف المطلق للسيادة. لا أحد يجادل في حقيقة أنه كان للسيادة ثلاثة أبعاد أساسية: سلطة نهائية داخلية كما عرّفها بودان، أو «صلاحية الصلاحيات» كما سمّاها لوترباخت؛ ثم بُعد وستفالي يمنع التدخل الخارجي في شؤون البلدان الداخلية؛ والثالث هو بُعد دولي من خلال الاعتراف بسيادة كل دولة من جانب أندادها ومشاركتها في منظمات دولية. وعنى هذا من الناحية العملية تعزيزاً متزايداً لموقف الدولة فيما يتعلق بالفرد، وكذلك فيما يتعلق بالمجتمع الدولي. ويظن كثيرون الآن أن الوقت حان لإضافة عنصر مغاير إلى الموضوع الأصلي، أي لإضافة بُعد رابع إلى هذا المفهوم المتضخم، وذلك بتعريف السيادة كمسؤولية. بعبارة أخرى، في مقابل هذا الركام الهائل من الخصائص، يجب على الدولة الاعتراف ليس فقط بواجب حماية مواطنيها، وإنما أيضاً بواجب قبول مراقبة دولية للطريقة التي تعامل بها مواطنيها. وهذا يستلزم إمكانية إحلال المجتمع الدولي محلها في هذا الدور في حال فشلت فيه أو رفضت تأديته كما ينبغي.

كثيراً ما يُستغل التنوّع الثقافي ذريعة لرفض مبدأ حقوق الإنسان بالذات، أو على الأقل للتشكيك في منبتها، والتضييق على تطبيقها.

قبل ثلاث سنوات، شهد هذا المبنى اعتماد هذا المفهوم بصورة رسمية، أي مسؤولية توفير الحماية؛ غير أنه ما زال منذ ذلك الحين مسرحاً لخلافات كافية حول كيف يمكن تفسير هذا المعيار الجديد وتطبيقه بحيث أخشى أنه لا بد لنا أيضاً أن نخلص إلى أن هذا الصدام كذلك بعيد عن خاتمته. ثمة أمر واحد يجد المعيار أنه في مسيس الحاجة إلى فعله هو أن يميز نفسه من نزعة العمل لخير الإنسانية، إذ هي أيديولوجية سياسة تدخّل قابلة للتعديل كانت قد زعمت فترة من الزمن أنها أبطلت جميع المعايير الأخرى.

* * *

وسرعان ما أضاف الإعياء الواضح، الذي أصاب نحو ٣٠ ـ ٥٠ جهازاً من أجهزة الدول في العالم أجمع، صداماً جديداً، هو **صدام رابع** بين مؤيدي حقوق الإنسان القدماء الذين ما زالت فكرة الحماية **من** الدولة تستحوذ عليهم وأولئك الذين يتطلعون الآن إلى الحماية التي **توفرها** الدولة. ومن الطبيعي أن يقود الانتشار إلى التنوع، وقد اتضح بسرعة أن انتشار الدول على نحو لا يصدّق خلال القرن العشرين أفضى إلى تنوع شديد جداً في واقع سلطة الدولة في مختلف أنحاء العالم. وقد كان ناشطو حقوق الإنسان، الملهَمون إلى أبعد الحدود بمعارضتهم للسلطة المطلقة، بطيئين جداً في إدراك الواقع وفي التكيف مع عالم لم يكن التحدي

الكبير فيه دولة قوية للغاية، وإنما كان، على الأغلب، دولة ضعيفة للغاية. والتزموا، على نحو غير معقول، وعن عمد أو عن غير عمد ـ مؤيَّدين من طرف المدافعين عن العولمة ولاهوت السوق الحرة ـ بشعارهم المنادي بدولة ضعيفة وهزيلة وضئيلة، بينما كان الناس في أربع جهات الأرض على العكس من ذلك يجاهرون بتعطشهم لدولة كفية وقادرة ومنصفة وقوية كي تحميهم وتطعمهم وتقودهم. إلا أن النخب الغربية كانت مفتونة كثيراً بنموذج هلسنكي المتعلق بمجتمع مدني ممكَّن لإطاحة حكومات استبدادية لا لاستنساخها في كل مكان آخر، حيث المجتمع المدني منظم بصورة سيئة، هذا إن وجِد أصلاً، وحيث، بعبارة أخرى، ما يزال المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى دولة كي يكون محمياً وكي يزدهر.

كانت لهذا الصدام بالذات فرص أفضل للسير على طريق الحل في ظل المشهد الحزين الذي يضم صوماليي هذا العالم وليبيرييه وكونغولييه. ومن سوء الحظ أن مفهوم الدول «الفاشلة» أو «المنهارة» الذي ورد لوصف هذا الواقع قد استُخدم سريعاً بطريقة مبتذلة تماماً لنبذ دول ومعاقبة دول أخرى. لا شك أن العراق كان قبل سنة ٢٠٠٣ محكوماً بنظام استبدادي لكنه لم يكن دولة فاشلة. ولا يوجد بيننا إلّا القليل ممن يرغبون في رؤية طالبان في سدة السلطة، لكن دولتهم (أي دولة طالبان) لم تكن فاشلة بالمعنى الحرفي للكلمة. ولا بد للمفهوم، كي يبقى، أن يُنتزع من الطريقة الخاطئة المتحيزة التي استُخدم بها في العقد الماضي من جانب تحالف أنصار التدخل، من الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد.

❊ ❊ ❊

ومن ثم انفجر **صدام خامس** حاد بين حقوق الإنسان والقومية. قد تكون السلطة الفلسطينية سلطة فاشلة، غير أن هذا لا ينقص مقوماً واحداً من مقومات حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ولطالما كانت محاولات إحداث تعارض بين حقوق الإنسان والنضالات الوطنية قصيرة النظر وغير موفقة؛ إذ هي تلحق ضرراً كبيراً بالحقوق الوطنية المشروعة وبحقوق الإنسان الفرد.

الصدام هنا يطاول الأجندة أقل مما يطاول المفهوم نفسه. فالفلسطينيون ليسوا بحاجة إلى مصالحة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية لأن معتقلَي السجن اللذين يتنازعان في أمر إيجاد أفضل الطرق للخروج من السجن ليسا بحاجة إلى أن يكونا متصالحين بل أن يكونا طليقين بحيث يتمكنان من تسوية خلافهما في ديارهما. وعلى الرغم من أنه من الأفضل تحرير آلاف الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، فإن هذا ليس ببديل من حرية الشعب الفلسطيني في حد ذاته، ولا هو بديل عند أي شعب آخر ما زال محروماً من دولة خاصة به وذات سيادة.

❊ ❊ ❊

تذكروا أن امتناع العربية السعودية عن التصويت سنة ١٩٤٨ كان بذرة لصدام آخر، هو في الواقع **صدام سادس** بين طموحات الإعلان الكونية وتوكيد التنوع الثقافي، الذي هو نفسه معيار مكتوب منذ أن تم اعتماده في اليونسكو سنة ٢٠٠٥. وقد كان هذا الصدام

بالتحديد مكبوتاً إلى حد كبير بسبب مرارة الصراع بين الشرق والغرب، لكن ثبت أنه مرن جداً؛ إذ رد بضربات أشد مما كان متوقعاً منذ نهاية الحرب الباردة والانتصار الفوضوي الذي حققته سياسة الهوية في الشؤون العالمية. وبكلمة مختصرة نقول إن العالم عند المدافعين عن نظرية النسبية الثقافية مكون من حضارات مختلفة ذات قيم وذاكرات مختلفة، وبالتالي بالكاد يستطيع أن ينتج مدونة كونية لحقوق الإنسان أو أن ينتج على الأقل تفسيراً موحَّداً لهذه الحقوق. وبالنسبة إلى خصومهم، تُعتبر حقوق الإنسان جوهرية إلى درجة أنها تتجاوز جميع الحواجز الثقافية.

لا أحد يستطيع حقاً أن يشكك في حقيقة أن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من التقليد الفكري الأوروبي الحديث، بدءاً بالتنوير ووصولاً إلى ذلك الاجتماع الشهير في شقة السيدة روزفلت في ساحة واشنطن، حتى لو كان موفدون من بلدي (لبنان)، ومن بلدان أخرى غير غربية مثل التشيلي أو كوبا أو الهند، حاضرين في لحظة الإبداع. ولا يستطيع أحد أن ينكر حقيقة أن المفهوم ولد ضمن المحيط الأوروبي، وأنه تطور حتى أصبح مجالاً قضائياً كامل النمو بمحكمته وقضاته وفقهه القانوني. من ذا الذي ينكر أن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، وهي المنظمات الأنشط، والأوضح، والأصدق نضالاً، قد نشأت في الغرب؟ من ينكر حقيقة أن ناشطي حقوق الإنسان كانوا في كثير من الأحيان ممن لا يأبهون للخصوصيات الثقافية؟ ومن يجادل في واقع أن احترام حقوق الإنسان كان، إلى حد كبير، مقوماً من مقومات الدبلوماسية الغربية؟ في التعبير الحديث، عنى احترام حقوق الإنسان في بعض الأحيان الاحتذاء بقدوة الغرب، والإصغاء إلى بلوماسييه وناشطيه، ومكابدة عقوباته أحياناً.

إن جميع حماة النظام السياسي القائم على الشريعة، وحماة «القيم الآسيوية» وأخيراً حماة النزعة التقليدية الروسية وغيرهم من أنصار «الأصالة»، قد تحدوا فلسفة الحرية الفردية التي بُني عليها صرح حقوق الإنسان بكامله. ومن السهولة رفض هذا التحدي بصفته صادراً عن «حراس ثقافيين» يريدون فقط الحفاظ على السلطات الاستبدادية القائمة وشرعنتها، رغم أن هناك بالتأكيد شيئاً من ذلك في هذا الخطاب الرفضي. ومع ذلك، فإن الحقوق الفردية غير معتبرة على القدر نفسه من الإلحاح في بلدان غنية قليلة السكان حيث مجتمع المواطنين السياسي وطيد منذ قرون، مقارنة ببلدان فقيرة كثيفة السكان حيث الأشكال التقليدية للتضامن والجماعة والعشائر العليا فعالة في حماية الفرد ودعمه مادياً ومنحه شعوراً بالانتماء. وفي حين أن حقوق الإنسان تتحدى حصر الفرد في جماعته تحدياً مباشراً وملائماً، فإن من الخطأ استبعاد هذه الروابط بصفتها «إعادة اختراع للتقليد» على نحو عابر أو بصفتها روابط فحسب. وليست مسألة الشرعية ولا مسألة التضامن موضع حل في نظام ليبرالي يرضى بترك الفرد وشأنه متمتعاً بحرية إيجاد معنى لحياته وماضيه. هل كان كارل ماركس مخطئاً كلياً حين كتب قائلاً إن «لا شيء مما يسمى حقوق الإنسان يتعدى الفرد الأناني، الفرد المنفصل عن مجتمعه، والمعني حصراً بمصلحته الشخصية والمنصاع لأهوائه الشخصية»؟

من جهة أخرى، كثيراً ما يُستغل التنوع الثقافي ذريعة لرفض مبدأ حقوق الإنسان

بالذات أو على الأقل للتشكيك في منبتها والتضييق على تطبيقها. لهذا السبب سيكون ناشطو الغد بحاجة إلى التوفيق بين المعيارين بهدف طرح قضيتهم: فهم سيعملون لمصلحة احترام كرامة الإنسان مع الاعتراف في الوقت نفسه بثراء الثقافات البشرية وتنوعها. وسيكون التعديل ضرورياً على كلا جانبي المعادلة: فحماة حقوق الإنسان سيجدون ضرورة للاعتراف بأن قيام سيدات بقيادة سيارات ليس العمل الأشد إلحاحاً في العربية السعودية، وسيجد حماة الثقافات من كل المشارب ضرورة للاعتراف بأن الثقافات التي أغلقت في وجه استيعاب معايير جديدة، وأغلقت بصورة أعم في وجه التفاعل مع ثقافات أخرى، قد اختفت عن وجه الأرض.

❊ ❊ ❊

الأمر الأكثر جوهرية هو أن **صداماً سابعاً وأخيراً** بين الفلسفة العلمانية إلى حد بعيد، وهي الفلسفة التي يقوم عليها الإعلان، وبين الدين، قد ظهر إلى السطح. وقد تقاطرت الهجمات من كل مكان، من الإسلامويين الذين يعتقدون أن الإسلام قدَّم، وعلى نحو يتميز بالخصوصية، حماية لحقوق الإنسان بما يجعل الإعلان غير ذي صلة بالمسلمين، وكذلك من المسيحيين المحتجين على تحويل الإعلان إلى إنجيل لعالم متمحور حول الإنسان، ناهيك عن ديانات أخرى.

إنه لإنجاز مشهود أن تنجو حيوية حركة حقوق الإنسان من الصدامات الهائلة التي تعيّن عليها أن تصارعها.

أجل، إن معيار حقوق الإنسان علماني من وجهتين، على الأقل: من وجهة جعل الإنسان محور اهتمامه، ومن وجهة تقديم علاج إنساني لمأساة إنسانية. ماذا يستطيع المؤمنون أن يفعلوا؟ بعضهم (بمن فيهم الكثير من الأمريكيين المبشرين بالإنجيل على شاشات التلفزيون) رفضوه كلياً بصفته من نتاج الشيطان، لكنهم أقلية. وقرر آخرون أنه موحى به من الله وأنه يتلاءم تماماً مع معتقداتهم. وذهب واعظ إسلاموي بعيداً إلى حد أنه وجده «امتداداً لتعاليم الإسلام»، كما ذهب فيلسوف يسوعي (الأب ديجون) إلى حد القول إن الإعلان في النهاية هو «الاسم المستعار للإنجيل». ومع ذلك، ليس في وسع الإعلان وكذلك المنظمة التي تستضيفنا اليوم إلّا أن يكونا ما وراء الدين أو على الأقل غير متدينين إذا شاءا البقاء في عالمنا المتعدد الأديان، وربما المفْرط في التدين.

❊ ❊ ❊

إن مفهوماً تحوّل إلى إعلان، تحوّل بدوره إلى معيار، تحوّل بدوره إلى حركة مجتمع مدني على نطاق عالمي لا يمكن أن يكون هامشياً. وإن معياراً مرغماً على ولوج صدامات دائمة مع معايير أخرى منافسة وربما مناقضة، لا يمكن أن يكون تافهاً. إنه حقاً لب معيار حقوق الإنسان بالنسبة إلى حالتنا البشرية التي تجعله محرِجاً من الناحية الدبلوماسية، ومشحوناً من الناحية السياسية، ومتفجراً من الناحية العاطفية. لقد أقحم نفسه، وبنجاح، في قلب العلاقة

بين الفرد والجماعة، بين المواطن والسلطة، وأقحم نفسه جزئياً ومؤقتاً على الأقل في قلب السياسة الدولية أيضاً.

لقد ثبت أن أولئك الذين يراهنون على أفوله هم على خطأ؛ فلا تناقضات البلدان الغربية ونقائصها، ولا مزاعم «الأصالة الثقافية»، ولا دعوات إلى عالم محوره الله، لا الإنسان، استطاعت محو معيار موجود ليبقى، خصيصته الأولى **قدرته على التبادل** السياسي، أي فائدته الحيوية للجميع، بمن فيهم هؤلاء الذين يعارضونه أو يخرقونه أو يتجاهلونه ويمكن أن يحتاجوا إليه بأشد ما يكون في المستقبل كي يدافعوا عن حياتهم هم. ويبيّن التطور الذي شهده القانون الجنائي الدولي مؤخراً أن نقّاد المعيار اليوم سيكونون سعداء بالاستفادة منه غداً.

ثمة صفة مميزة أخرى للمعيار هي أنه **كلي الوجود**، أي هناك إمكانية للإشارة إليه وربما الموافقة عليه دون الاضطرار إلى الإفصاح عن الأسباب. وفي وسع أي امرئ، وفي أي مكان، وفي أي ظروف أن يتوجه إليه مباشرة، وأن يستحضره، ويناصره، دون أن يقدم السبب بالضرورة، ودون العودة إلى معتقداته لهذا الغرض. بهذا المعنى، انتزع المعيار نفسه إلى حد بعيد من المحيط الثقافي والفلسفي الذي ولد فيه. بيد أن النضال على ذلك المستوى لم ينته، ولابد للمرء أن يكون منفتحاً على تفسيرات وإعادة صياغات للمعيار تكون جديدة وصادقة. ومثل هذه المحاولات الآتية من آفاق ثقافية مختلفة ينبغي ألّا تواجَه بالتشكيك من جانب أولئك الذين يحسبون أنفسهم حراس الهيكل. بالعكس، يجب أن تكون موضع ترحاب وأن تُناقَش بعقل منفتح إذا كنا نظن حقاً أن كونية الإعلان ما هي إلّا مسعى، وليس أمراً مقضياً.

هناك لذلك المعيار صفة مميزة ثالثة هي **شفافيته** أو **قدرته على التكيف**، أي قابليته للتعلم من أخطائه ومآزقه، والأهم هو التعلم من المعارك الكثيرة التي استُدرج إليها كي يؤكد نفسه. إنه، إلى مدى بعيد، مفهوم يستطيع أن ينمو أو ينكمش بحسب مصلحة البشر في الدفاع عن إنسانيتهم وتعزيزها.

ثمة همّ جدير بالاهتمام في السنوات المقبلة هو ذلك الذي سيكون متمحوراً حول المساواة؛ فقد عاد إلى كل مكان تقريباً كل من التمييز السلبي، والتنميط الثقافي، وانتهاكات الحقوق الأساسية باسم السيئة الذكر «الحرب على الإرهاب»، ويجب أن نكون يقظين حيال حقيقة أن مبدأ المساواة هو الصخرة التي بُني عليها الصرح بأكمله: المساواة بين الرجل والمرأة، بين المؤمنين وغير المؤمنين، بين المؤمنين بديانات مختلفة وطبعاً المساواة بين الدول والأمم.

هذا كله يفسر صفته المميزة الرابعة، وهي **استمراريته**؛ فالنتيجة النهائية لجميع هذه الصدامات على مدى ستة عقود تُظهر أنه عندما يهاجَم معيار من جهات كثيرة، وبمقدار وافر من الحقد، فإنه لا يكون ذا صلة بالبعض ومحيراً لآخرين فحسب؛ بل إنه حيوي بشكل أساسي بالنسبة إلى الجميع □